المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة | 06 أيار/ مايو، 2025

التهديد المرغوب فيه: دراسة عن تطوّر صورة إيران المُؤَمْننة

مصطفى باكدل

وحدة الدراسات الإيرانية

التهديد المرغوب فيه: دراسة عن تطوّر صورة إيران المُؤَمْننة

سلسلة: تقييم حالة

06 أيار/ مايو، 2025

وحدة الدراسات الإيرانية

مصطفى باكدل

مستشار في السياسة الخارجية ومحلل سياسي مقيم في طهران. خريج دراسات شرق آسيا من الأكاديمية الدبلوماسية الإيرانية التابعة لكلية العلاقات الدولية بوزارة الخارجية. متخصص في التداعيات الجيوسياسية للمنافسة بين الصين والولايات المتحدة الأميركية، وفي سياسة الصين الخارجية تجاه الشرق الأوسط.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2025

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

ملخص 1

مقدمة 2

أولاً: الأدبيات النظرية 3

ثانيًا: كيف تحوّلت الدولة المنبوذة إلى تهديدٍ مرغوب فيه في المنطقة؟ 4

ثالثًا: الصين وتعقيدات الشرق الأوسط الجديد 9

رابعًا: أزمة تستوجب المعالجة، لا الحلّ 11

خاتمة 14

المراجع 16

ملخص

أدّت العقوبات الاقتصادية الغربية طويلة الأمد المفروضة على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، طوال عقود من النزاع النووي، إلى إعادة بناء صورة إيران الدولية بصفة عميقة، وتحويلها إلى قضية أمنية. بيد أنّ صعود حكومة إصلاحية جديدة في طهران أذكى النقاش بين مختلف الأطراف السياسية بشأن إمكانية استئناف انخراط إيران الدبلوماسي مع القوى الغربية، فضلًا عن إمكانية التوصل إلى حلٍّ سلمي مستدام للنزاع النووي المستمرّ. تتناول هذه الورقة دوافع استمرار أمننة إيران، وإدامة وضعها المتفكّك داخل الاقتصاد العالمي في أعقاب تشكيل الإدارة الجديدة في طهران. وترى الورقة أنّ التكاليف السياسية المرتبطة بنزع صفة الأمننة عن إيران قد ازدادت بمرور الوقت. وتنظر المملكة العربية السعودية وإسرائيل، المنافسان الإقليميان الرئيسان لإيران، إلى البناء الأمني الحالي لإيران على أنه يخدم مصالحهما الاستراتيجية. في السياق نفسه، ترى الولايات المتحدة الأميركية أنّ الحفاظ على هذه الصفة الأمنية أداة تعيد تشكيل الهيكلية الأمنية في الشرق الأوسط، بما يتماشى مع أولوياتها الجيوستراتيجية.

مقدمة

أعاد انتصار مسعود بزشكيان في الانتخابات الرئاسية الإيرانية لعام 2024 فتح باب التكهنات، بشأن النهج الذي ستعتمده الحكومة الجديدة في طهران، فيما يتعلّق بمسألة استئناف مفاوضات نووية جدّية مع الولايات المتحدة الأميركية. تبيّن دراسة سريعة لمحتوى المناظرات الرئاسية في إيران، على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، أنه على الرغم من كلّ التطورات الإقليمية والدولية المهمّة، ظلّت المفاوضات النووية من بين المسائل المحورية التي تطرّق إليها المرشحون. ويرجع ذلك إلى أنّ العقوبات الاقتصادية، المفروضة للحدّ من البرنامج النووي الإيراني، قد شكّلت أحد العوامل الرئيسة التي ساهمت في خفض القدرة الشرائية إلى حدّ بعيد، وأدّت إلى تراجع مستويات معيشة الشعب الإيراني على مدى العقدين الماضيين. وقد عزز وجود حكومة إصلاحية في إيران الآمال، مرّةً أخرى، بشأن استئناف الحوار السياسي الموضوعي بين طهران والعواصم الغربية. ومع ذلك، ليس واضحًا حتى الآن إلى أي حدّ تستطيع التطلّعات الحالية تلبية التوقّعات المتزايدة بشأن إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة، وإعادة دمج إيران في الاقتصاد العالمي.

برزت الديناميات السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة إقليميًّا ودوليًّا، خلال تاريخ النزاع النووي الإيراني، لتعيد تشكيل مصالح الجهات الفاعلة من الدول المعنيّة، وتصوغ من جديد قرارات سياستها الخارجية إلى حد بعيد. تتناول هذه الورقة الصورة الأمنية الحالية لإيران، وتشرح العقبات الأساسية التي تعرقل عملية نزع الصفة الأمنية عنها. وتستعرض، بناءً على ذلك، كيف أدّت عوامل، مثل الوجود العسكري الأميركي غير الفعّال في الشرق الأوسط والمنافسة الصينية - الأميركية المتزايدة، فضلًا عن المناورات الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية وإسرائيل - المنافسَين الإقليميَين التقليديَين لإيران - إلى زيادة التكلفة السياسية التي تتكبّدها واشنطن لتغيير الوضع الراهن المرتبط بعلاقاتها بطهران. في السياق نفسه، قد أحبطت هذه العوامل أيضًا جهود واشنطن السابقة الساعية لتحقيق انفراجٍ مستدام طويل الأمد في علاقتها بطهران، أو تطبيع العلاقات الاقتصادية بين إيران ودول العالم.

تتناول الورقة الاستخدام العملي للتهديد الإيراني على مستويَين مترابطَين من التحليل. فعلى المستوى الإقليمي، تستكشف كيف تسعى الولايات المتحدة لتوظيف السردية الأمنية المتعلّقة بإيران؛ من أجل معالجة الخلاف التقليدي بين الدول العربية وإسرائيل. ويهدف هذا النهج إلى التمهيد لتشكيل تحالف أمني قوي؛ ما يتيح للولايات المتحدة العودة إلى اعتماد سياستها القائمة على تحقيق التوازن الخارجي. وفي سياق هذه العملية، تساهم كلّ من إسرائيل والسعودية في الجهود الأميركية الجارية للحفاظ على النظرة الأمنية الحالية تجاه إيران، وفقًا لمصالحهما الاستراتيجية الخاصة.

أما على المستوى الدولي، فتبحث هذه الورقة في السياسة الخارجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط في أثناء المنافسة الاستراتيجية المتنامية مع الصين. في هذا الصدد، ترى الورقة، من منظور الولايات المتحدة، أن نزع الطابع الأمني المتوقّع عن الديناميات الجيوستراتيجية الإقليمية قد يؤدي إلى القضاء على ميزتها التنافسية تدريجيًا، مقارنةً بالصين. لهذا السبب، تسعى الولايات المتحدة للحفاظ على الصورة الأمنية لإيران، من أجل إيلاء الأولوية للاعتبارات الأمنية – على حساب العقلانية الاقتصادية – باعتبارها مبدأً توجيهيًّا أساسيًّا لعمليات صنع القرار في السياسة الخارجية لحلفائها وشركائها الإقليميين.

شكّل برنامج إيران النووي، خلال العقود القليلة الماضية، الأساس المحوري لإضفاء الطابع الأمني على صورتها الدولية. وفي هذا السياق، يمتدّ النطاق الزمني لهذه الورقة من أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أي حينما بدأ النزاع النووي بين إيران والغرب، إلى الوقت الحاضر. وتسلّط هذه الفترة الضوء على المعالم الرئيسة للنزاع النووي الإيراني، ودوره في عملية إضفاء الطابع الأمني على إيران. إضافة إلى ذلك،

تنظر هذه الورقة في البيانات التي تتجاوز هذا الإطار الزمني، لتغني التحليل ولتقدّم فهمًا أكثر شمولاً لديناميات الأمن القائمة في منطقة الشرق الأوسط.

أولًا: الأدبيات النظرية

تبحث الورقة، بناءً على الأدبيات النظرية لمدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية، في كيفية استغلال الدول الإقليمية المنافسة لإيران، إضافة إلى دول من خارج المنطقة، النزاع النووي المستمرّ منذ عقود، بوصفه منصةً لإضفاء الطابع الأمني على صورتها العالمية، وذلك بما يتماشى مع مصالحها الخاصة.

على العموم، تهدف الجهة الفاعلة الأمنية، وفقًا لروّاد نظرية الأمننة، إلى تقديم مسألةٍ ما على أنها ظاهرة استثنائية، تشكّل تهديدًا يتطلّب أفعالًا عاجلة واستثنائية، تتجاوز الحدود التقليدية للإجراءات القانونية والسياسية. بعبارة أخرى، توفّر الأمننة للجهة الفاعلة من الدول الشرعيةَ اللازمة للتحرر من القيود المؤسسية الثابتة، لاحتواء تهديدٍ جرى تضخيمه. ولا تتحقّق نظرية الأمننة كاملةً، إلّا عندما تقبل الجهات المعنية التحرّك الأمني؛ لأنها تدرك مدى الخطر الذي يشكّله التهديد الوجودي للموضوع المرجعي، وضرورة اعتماد تدابير استثنائية لمواجهته. ويصوغ [العالم السياسي البريطاني باري] بوزان و[أستاذ العلاقات الدولية الدنماركي أولي] ويفر و[الأكاديمي الهولندي ياب] دي فيلدي مفهوم الجهة الفاعلة المسؤولة عن الأمننة بوصفها دولة، بينما تتألف الجهات المعنية بالأمننة عادةً من أطراف متنوّعة: مجتمعات محلية، أو أي جماعات أخرى من غير الدول غير التابعة للدولة تخضع لسلطة تلك الدولة. ويرى هؤلاء الباحثون أيضًا أنه على الرغم من طبيعة عملية الأمننة التفاعلية، لا يقتصر قبول أي خطوة أمنية على "مناقشة حضارية لا تشوبها هيمنة أي طرف على الآخر" بين الجهات المعنية والجهة الفاعلة المسؤولة عن الأمننة فحسب[1]؛ أي بما أنّ الدولة تحتكر أعمال العنف، فقد تساهم ممارسة الإكراه أيضًا على نحوٍ فعّال في إقناع الجهات المعنية بقبول السردية الأمنية.

غير أنّ الأمننة على المستوى الدولي تفرض تعقيدات إضافية، بخاصةٍ فيما يتعلّق بالغرض الاستراتيجي الكامن في التحرّك الأمني. وغالبًا ما تهدف الأمننة، على المستوى العالمي، إلى تبرير الانحرافات عن المعايير والقيم الدولية؛ ما يمكّن الدولة من تنفيذ قرارات تتعلّق بالسياسة الخارجية التي كانت ستواجه في الظروف العادية قيودًا قانونية أو سياسية. فعلى سبيل المثال، تُظهر مزاعم إدارة جورج بوش الابن بشأن امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل، في عهد صدام حسين، كيف تعمل الأمننة بوصفها منصةً لإضفاء الشرعية على أفعالٍ تتعارض مع القواعد الدولية الثابتة. وقد يهدف تنفيذ التحرّك الأمني على المستوى الدولي أيضًا إلى تغيير الوضع الراهن؛ ما يعيد تشكيل الديناميات الجيوسياسية، وفقًا للأولويات الاستراتيجية للدولة المسؤولة عن الأمننة.

إضافة إلى ذلك، تزيد طبيعة النظام الدولي الفوضوية من تكلفة القيام بأفعال أحادية الجانب، بخاصةٍ تلك التي تتعارض ومصالح دول أخرى. لذلك، تضطر الدولة المسؤولة عن الأمننة إلى تأطير المسألة المقصودة، بوصفها خطرًا جمعيًّا قد يلحق ضررًا وجوديًّا بدول أخرى، أو قد يعرّض السلام والاستقرار الدوليين للخطر بصفة عامة، لا بوصفها خطرًا على أمنها الخاص فحسب. ولا تكتفي عملية التأطير هذه بإضفاء الشرعية على الأفعال المحتملة التي قد تمارسها الجهة الفاعلة المسؤولة عن الأمننة ضدّ هذه البنية المؤمْنَنة فحسب، بل قد تساهم أيضًا في حشد الدعم الدولي. ومع ذلك، تخسر الجهات الفاعلة من الدول احتكارها الحصري للاستخدام المشروع للقوة على المستوى الدولي. ومن ثمّ، عندما تستهدف عمليات الأمننة دولًا أخرى أو

1 Barry Buzan, Ole Wæver & Jaap de Wilde, *Security: A New Framework for Analysis* (New York: Lynne Rienner, 2003), pp. 24 - 25.

المجتمع الدولي واسع النطاق، فقد ينجم عن استخدام القوة تداعيات دبلوماسية وجيوسياسية كبيرة. أما عملية إقناع الدول الأخرى، بوصفها جهات دولية مستهدفة بالموافقة على تحرّكٍ أمني، فتتطلّب مزيجًا عمليًّا من المساعي الدبلوماسية والمناورات السياسية والمبادرات الأمنية.

وفي حين تبدأ عملية الأمننة بوصفها عمليةً تفاعليةً على المستوى الدولي - حيث تبلوِر الجهة الفاعلة المسؤولة عن الأمننة تصورًا مشتركًا للتهديد بين دول أخرى - فإنّ نجاحها الطويل الأمد يعتمد على التوظيف العملي للمساعي الواقعية. وينطوي ذلك على إعادة تشكيل توازن القوى الدولي، لزيادة تكلفة عدم التعاون بالنسبة إلى الجهات المعنية على مستوى الدولة؛ ما يحفّزها على التماهي مع مساعي الجهة الفاعلة المسؤولة عن الأمننة. ويؤكد هذا التفاعلُ بين التأطير البنائي والتنفيذ الواقعي، الطبيعةَ المعقّدة لعملية الأمننة في نظام دولي ذي طبيعة فوضوية.

وانطلاقًا من هذا الإطار النظري، ترى الورقة أنّ العديد من الجهات الفاعلة، من الدول الإقليمية وعبر الإقليمية، قد أولت على مرّ السنوات إضفاءَ طابعٍ أمني مستدام على صورة إيران الدولية الأولويةَ، على حساب العمل على إيجاد حلّ سلمي للنزاع النووي المستمرّ. وتنظر الولايات المتحدة إلى التصور الأمني الحالي، بشأن إيران، بوصفه أداةً رئيسةً لبناء هيكل أمنٍ جديدٍ في الشرق الأوسط. ومن شأن هذه الأداة أن تدفع نحو تقاربٍ عربي - إسرائيلي مستدام، مع الحؤول دون تحقيق تقاربٍ إضافي بين الصين وشبكة الحلفاء والشركاء الإقليميين للولايات المتحدة. تفضّل كلّ من إسرائيل والسعودية، بحكم مصالحهما الخاصة، استمرار بنية إيران الحالية بوصفها تهديدًا مشتركًا في المنطقة. لذلك، اتضح شيئًا فشيئًا، ومن منظور منافسي طهران الرئيسيين الإقليميين وعبر الإقليميين، أنّ معالجة التهديد الإيراني عملية أكثر فائدة من السعي لحلٍّ دبلوماسيٍ طويل الأمد للمسائل الكامنة.

ثانيًا: كيف تحوّلت الدولة المنبوذة إلى تهديدٍ مرغوب فيه في المنطقة؟

منذ عام 1979، شكّلت السياسة الخارجية التصحيحية لإيران، التي تميّزت بالرغبة في تغيير الوضع الراهن الإقليمي، تحديًا مباشرًا للمصالح الأميركية في الشرق الأوسط، في الوقت الذي كانت تسعى فيه لتحقيق تغييرٍ في ميزان القوى الإقليمي على حساب إسرائيل. شكّلت "العزلة الاستراتيجية" مفهومًا رئيسًا، يقود سلوك السياسة الخارجية الإيرانية منذ ما قبل الثورة الإسلامية. في حين أنّ التحدّي المستمر، المتمثّل في إنشاء تحالفات مستدامة لمعالجة التهديدات الأمنية، حثّ إيران على صوغ شراكاتٍ عمليةٍ مع جهات فاعلة من غير الدول، التي وفّرت قدرًا من الإنكار المقبول، خلال العقود الماضية. وتَجسَّد هذا المفهوم، خلال عهد آخر شاه لإيران، في دعم طهران للأكراد العراقيين في نضالهم ضد حكومة حزب البعث في بغداد. ولكن في ظلّ الجمهورية الإسلامية، أُعيدت بلورة هذا المفهوم؛ بسبب التحيّزات الأيديولوجية المختلفة، فضلًا عن تداعيات الحرب مع العراق التي استمرّت ثماني سنوات، ولكن تحت راية "محور المقاومة"[2]. وبات هذا المصطلح الاستراتيجي الجديد بمنزلة نفوذٍ مستمدّ من التوازن الأساسي، تستخدمه إيران ضدّ الوجود العسكري الأميركي في الشرق الأوسط، من خلال دعم العديد من الجهات الفاعلة من غير الدول المتقاربة التفكير في جميع أنحاء المنطقة.

ومع بداية النزاع النووي، وجدت الولايات المتحدة، التي كانت متوجسة من تصاعد نفوذ طهران الإقليمي، نفسَها أمام إيران التي صممت على تطوير قدراتها النووية المحلية، غير عابئة بالضغوط السياسية الغربية.

2 Arash Reisinezhad, "Iran's Strategic Loneliness and Non-State Foreign Policy: From Curse of Geography to Geopolitical Predicament," *Geopolitics Quarterly*, vol. 19, no. 1 (January 2023), pp. 269 - 306.

وقد حدثت هذه التطورات في منطقة عانت سابقًا نزاعاتٍ، مثل الغزو العراقي للكويت؛ ما سلّط الضوء على غياب هيكل أمني مستقرّ في غرب آسيا، إضافة إلى ديناميّاتها الجيوستراتيجية غير المتوقّعة. فشعرت الولايات المتحدة، أمام هذه التحدّيات، بضرورة احتواء "إيران النووية" للحؤول دون المزيد من التوترات الأمنية في المنطقة.

في البداية، كان دافع تدخّل الولايات المتحدة، لكبح جماح برنامج طهران النووي، يكمن في التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. بطبيعة الحال، شكّلت العقوبات الاقتصادية المحرّك الأساسي لفرض واشنطن قيودًا على البرنامج النووي الإيراني على مدى هذه السنوات[3]. وكانت هذه العقوبات تهدف أولًا إلى الضغط على إيران للعودة إلى طاولة المفاوضات، عقوبات أُقرّت بموجب عدّة قراراتٍ صادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قبل إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2015[4]، غير أنّ هذه العقوبات قد أسفرت أيضًا عن بعض النتائج الثانوية.

كانت إحدى النتائج الثانوية الأولى للعقوبات الأميركية استغلال إسرائيل العملي لصورة إيران الأمنية المتصاعدة. فمنذ عام 1979، نظرت إسرائيل إلى الخطاب الثوري للسياسة الخارجية الإيرانية على أنه تهديد وجودي أساسي لها، وازداد قلقها بصفة ملحوظة، مع بداية النزاع النووي الإيراني. في البداية، كان يسود شعورٌ في إسرائيل بأنّ تطوير إيران لقدراتها النووية لن يؤدي إلى تآكل تفوّق إسرائيل العسكري فحسب، بل أيضًا إلى الإخلال في سلوك التحوّط المُعاير للدول العربية الإقليمية؛ ما يدفعها نحو التقارب مع طهران. ويعيد هذا التحوّل تشكيل توازن القوى الإقليمي في نهاية المطاف؛ ما يعزّز احتواء إسرائيل أكثر. وقد ولّد هذا الواقع حجّة قوية داخل دوائر صنع القرار الإسرائيلية، تدعو إلى تبنّي استراتيجية شاملة لمنع إيران من تطوير قدراتها النووية.

غير أنّ الاعتماد على المعيار النظري لتوازن القوى وحده، بهدف تقييم المنظور الإسرائيلي بشأن البرنامج النووي الإيراني، لا يعكس تمامًا تعقيد المسألة. ويعود ذلك إلى أنّ المخاوف تزايدت داخل دوائر صنع القرار الإسرائيلية، بعد نهاية الحرب الباردة، بشأن تراجع أهمية إسرائيل الاستراتيجية في السياسة الخارجية الأميركية[5]. وقد ساهمت هذه المخاوف في دفع تل أبيب إلى إعادة تحديد شراكتها الخاصة مع واشنطن، التي تهدف هذه المرّة إلى موازنة التهديد النووي الإيراني.

تركّزت المشاورات الاستراتيجية الأولية داخل إسرائيل، بشأن الردّ المناسب للنزاع النووي الإيراني، على هاجسٍ مفرطٍ بكبح جماح البرنامج النووي الإيراني. وبرزت منظورات مختلفة داخل إسرائيل لمعالجة هذا الهاجس. وكانت هذه المنظورات قد تشكّلت بصفة عامة ضمن مجموعة متنوّعة، تدعو إحداها على نحوٍ قاطع إلى التدخل العسكري، بينما تفضّل الأخرى تكثيف العقوبات الدولية على الاقتصاد الإيراني. وكانت المجموعتان تسعيان بالدرجة الأولى لاحتواء قدرات إيران النووية المتصاعدة[6].

ولكن مع مرور الوقت، ولا سيّما مع صعود حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية، حصل تحوّلٌ وجودي تدريجي في موقف إسرائيل تجاه النزاع النووي الإيراني؛ فقد أعادت إسرائيل ترتيب أولوياتها الاستراتيجية بصفة ملحوظة، بعد إقرار العديد من قرارات مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، التي رأت أنّ إيران

3 George Perkovich & Silvia Manzanero, "Plan B: Using Sanctions to End Iran's Nuclear Program," *Arms Control Today*, vol. 34, no. 4 (May 2004), accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zQmR

4 Kelsey Davenport, "UN Security Council Resolutions on Iran," *Arms Control Association* (October 2023), accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zQwj

5 Farhad Rezaei & Ronen A. Cohen, "Iran's Nuclear Program and The Israeli - Iranian Rivalry in the Post Revolutionary Era," *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 41, no. 4 (2014), pp. 442 - 460.

6 Jonathan Steele, "Israel Asked US for Green Light to Bomb Nuclear Sites in Iran," *The Guardian*, 15/7/2008, accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zQsb; Ilan Ben Zion, "Mofaz: 'Negotiations and Sanctions Can Stop Iran'," *The Times of Israel*, 1/6/2012, accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zQIG

تشكّل خطرًا على السلام والأمن الدوليَين. وأعادت حكومة نتنياهو توجيه تركيزها إلى الحفاظ على صورة إيران المؤمننة ضمن المشهد الجيوسياسي الإقليمي، بدلًا من السعي لحلٍّ دبلوماسي فعّال وغير مكلف لمواجهة الخطر الذي يشكّله الموضوع النووي الإيراني، والذي يمكن تحقيقه من خلال تأييد خطة العمل الشاملة المشتركة. بعبارة أخرى، فاقت المكاسب الناجمة عن الحفاظ على السردية الأمنية، القائمة حول البرنامج النووي الإيراني، المكاسب التي قد تتيح التوصل إلى تسويةٍ سلمية، من منظور دوائر صنع القرار الداخلية في حكومة نتنياهو. لذلك، نشأ تفاهم استراتيجي جديد، خلال رئاسته، تجاوز الحدود التقليدية، مركّزًا على الحدّ من قدرات إيران على تخصيب اليورانيوم فحسب. وقد أدّى هذا التفاهم الاستراتيجي إلى ظهور ثنائية تميّزت بتأكيد أمرين: القضاء على جميع المكوّنات المهدّدة في السلوك السياسي الخارجي الإيراني، أو في المقابل الحفاظ على بنية إيران المؤمننة الحالية .

كان نتنياهو على استعداد للتخلّي عن استراتيجية إضفاء الطابع الأمني على صورة إيران الدولية فقط، في حال تمّ القضاء على جميع العناصر التي تشكّل في رأيه خطرًا في سلوك السياسة الخارجية الإيرانية. وبسبب الطبيعة التصحيحية لعقيدة السياسة الخارجية الإيرانية، بدا أنّ تحقيق ذلك ممكن، بتغيير النظام عبر تدخّلٍ عسكري. ولهذا السبب، كان نتنياهو يدعو باستمرار إلى مواجهة عسكرية واسعة النطاق مع إيران على مدى العقدين الماضيين[7].

تفسّر أسبابٌ عديدة هذا التقييم الاستراتيجي؛ فتطوير نظام عقوبات متعدد الأطراف لم يوفّر الفرصة لإسرائيل لحشد المجتمع الدولي ضد إيران التي باتت معزولةً بصفة متزايدة فحسب، بل مكّن حكومة نتنياهو أيضًا من استغلال هذه البنية المؤمننة لصورة إيران، كي تلقي ظلالها على نزاعها الطويل الأمد مع المجموعات الفلسطينية. بعبارة أخرى، سعى نتنياهو، من خلال تسليط الضوء على الخطر الإيراني، لتصوير دعم طهران لمجموعات المقاومة الفلسطينية بوصفها العامل الأساسي الذي يطيل أمد النزاع في المنطقة، وليس عقودًا من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وبناءً عليه، سعت تل أبيب لتعريف إيران بوصفها تهديدًا ليس لدولة إسرائيل فحسب، بل أيضًا للسلام والاستقرار الدوليين[8]. إضافة إلى ذلك، كان نتنياهو نفسه ينظر دائمًا إلى التهديد الإيراني على أنه يشكّل محرّكًا استراتيجيًّا لتعزيز شرعيته، وإعادة توجيه الرأي العام الإسرائيلي لصالحه، بخاصةٍ خلال الفترات التي بدا فيها أنّ حكومته ستفقد السلطة[9]. لذلك، بعد نجاح انتهاء المفاوضات النووية في عام 2015، دانت حكومته خطة العمل الشاملة المشتركة، واستخدمت جميع الأدوات المتاحة لها للحؤول دون تنفيذها[10].

كان الجانب الرئيس من الانتقادات الإسرائيلية، الموجّهة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، يكمن في معالجتها النزاع النووي بمعزل عن المسائل الخلافية الأخرى بين إيران والولايات المتحدة[11]. فقد ركّزت واشنطن، خلال المفاوضات التي أفضت إلى اتفاق عام 2015 بين إيران ومجموعة "5+1"، على البرنامج النووي الإيراني حصريًا، متجاهلةً سياسات طهران تجاه إسرائيل وتنامي نفوذها الإقليمي. وفي هذه الظروف، تبقى إيران منافس إسرائيل اللدود، وإن كان ذلك من دون وجود واجهةٍ مهدِّدة كانت قد وحّدت الغرب سابقًا مع إسرائيل في موازنة موقفها الإقليمي. ورأت إسرائيل أنّ تطبيع علاقات إيران الاقتصادية والتجارية مع الشركاء الأجانب،

7 Trita Parsi, "Netanyahu Wants War with Iran. Biden Can Prevent It," *Foreign Policy*, 15/4/2024, accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zRig.

8 Alon Ben-Meir, "Israel's Response to Nuclear Iran," *International Journal on World Peace*, vol. 27, no. 1 (March 2010), pp. 61 - 78.

9 Malrav Zonszein, "Why Israel-Iran War Is a Lifeline for Netanyahu," *Foreign Policy*, 15/4/2024, accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zQOe

10 Isabel Kershner, "Iran Deal Denounced by Netanyahu as 'Historic Mistake'," *The New York Times*, 14/7/2015, accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zQYV

11 Shadi Hamid, "Was the Iran Deal Worth It? Obama Has Secured an Admirable Agreement, but at Tremendous Cost," *The Atlantic*, 16/7/2015, accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zQsT

بصفته مبدأ أساسيًّا في خطة العمل الشاملة المشتركة، قد يوفّر الموارد المالية التي تحتاج إليها طهران لتطوير شبكة نفوذها الإقليمية، إضافة إلى تعزيز قدراتها على استعراض القوة[12]. وقد دفعت هذه الاعتبارات إسرائيل إلى دعم جهود إدارة دونالد ترامب للانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة، والاستمرار في ممارسة الضغوط على إيران. وبعد فوز جو بايدن في الانتخابات الرئاسية لعام 2020، الذي أنعش الآمال في إحياء الاتفاق النووي، رأت إيران في اغتيال العالم النووي الإيراني الكبير محسن فخري زاده - الذي حمّلت إسرائيل مسؤولية قتله - أنه محاولة لاستفزازها لتقوم بالردّ؛ ما يؤدي إلى المزيد من التصعيد بين طهران وواشنطن، والقضاء على أي فرص لإنقاذ الاتفاق النووي[13].

استفاد طرفٌ ثانوي آخر من سياسة العقوبات التي انتهجتها واشنطن ضدّ طهران. فقد شكّل، خلال الحرب الباردة، عاملان رئيسان العلاقةَ الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والسعودية؛ إذ رأت كلّ من واشنطن والرياض أنّ انتشار الشيوعية والنفوذ السوفياتي في المنطقة يشكّل تهديدًا لمصالحهما. ولذلك، وجدت الإدارات الأميركية المتعاقبة أنّ عملية تعزيز التعاون العملي مع السعودية ضرورية لحماية المصالح الأميركية من التمدّد الشيوعي في المنطقة. وعزّزت الرياض هذا التعاون العملي مع واشنطن انطلاقًا من شعور السعودية الطبيعي بالقلق، بوصفها مملكةً محافظةً، بشأن التداعيات المحتملة لانحياز بعض الدول المجاورة إلى مجال النفوذ السوفياتي. فالسعودية تنظر إلى الشيوعية بوصفها خطابًا سياسيًّا إلحاديًا؛ ما يوفّر الإطار اللازم لتفسير موقفها المعارض، ليس ضمن الأبعاد السياسية التقليدية فحسب، بل انطلاقًا من مسؤولية أيديولوجية لحماية الإسلام من "الشيوعية الملحدة"[14]. وقد أدّى هذا التفسير، على نحوٍ خاص، دورًا محوريًّا في إسهام السعودية في دعم المجاهدين في أفغانستان خلال حربهم مع الاحتلال السوفياتي[15].

تمحورت الركيزة الثانية لهذه الشراكة السعودية - الأميركية خلال الحرب الباردة حول صفقة "النفط مقابل الأمن". تعتمد الولايات المتحدة على مصادر الطاقة في الشرق الأوسط كثيرًا، بخاصةٍ السعودية بوصفها أكبرَ منتجٍ للنفط في المنطقة. وقد وجدت واشنطن أرضية مشتركة مع الرياض التي واجهت مجموعة من التهديدات الداخلية والخارجية، لإنشاء شراكة عملية أكثر قوةً واستدامة. وفي هذا الإطار، سعت السعودية لضمان إمدادات ثابتة من النفط الخام إلى الأسواق العالمية بأسعار مقبولة، ومن ثمّ حماية أمن الطاقة الأميركي. ومدّت الولايات المتحدة يد المساعدة الأمنية إلى السعودية؛ ما وفّر للمملكة شراكة أمنية طويلة الأمد. وقد عزّز هذا الترتيب المتبادل التوافق العملي بين البلدين من خلال تحقيق التوازن بين الضروريات الاقتصادية والمخاوف الأمنية المتبادلة في أثناء المخاطر الجيوسياسية التي سادت حقبة الحرب الباردة.

ومع ذلك، تضاءلت أهمية هذين العاملين تدريجيًّا مع مرور الوقت. فقد أدّى انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة إلى القضاء على التهديد الذي كان يشكّله التمدّد الشيوعي في المنطقة، فضلًا عن التأثيرات الجيوسياسية والجغرافية - الاقتصادية المرتبطة به. علاوةً على ذلك، شكّلت الأنشطة المستمرّة للميليشيات العربية – الأفغانية، بعد الانسحاب السوفياتي من أفغانستان، تحديًّا جديدًا للمصالح الأميركية، مع تداعياتٍ كبيرةٍ على السلام والاستقرار الدوليَين. ونتيجةً لذلك، أصبحت واشنطن أكثر تشكّكًا إزاء التداعيات غير المتوقعة لاستمرار شراكتها العملية مع الرياض. ولم تكن المخاوف السعودية بشأن انعكاسات هذا التشكيك على

12 Seán D. Naylor, "Will Curbing Iran's Nuclear Threat Boost Its Proxies?" *Foreign Policy*, 20/7/2015, accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zQOC

13 Farzan Sabet, "How the Assassination of an Iranian Scientist Could Affect Nuclear Negotiations with Iran," *The Washington Post*, 11/12/2020, accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zQPN

14 Mark L. Haas, *The Clash of Ideologies: Middle Eastern Politics and American Security* (New York: Oxford University Press, 2012), pp. 238 - 249.

15 Rachel Bronson, *Thicker than Oil; America's Uneasy Partnership with Saudi Arabia* (New York: Oxford University Press, 2006), pp. 8 - 9.

علاقاتها بالولايات المتحدة من دون مبرّر؛ إذ أدّى التعاون الاستخباراتي الإيراني - الأميركي في دعم التحالف الشمالي دورًا كبيرًا في إسقاط حكومة طالبان في أفغانستان خلال الحرب العالمية على الإرهاب.

في غضون ذلك، تراجع اعتماد الولايات المتحدة على الطاقة في منطقة الشرق الأوسط تدريجيًّا منذ نهاية الحرب الباردة، إلى درجة أنّ واشنطن خسرت مرتبتها بوصفها أكبر مستورد للنفط الخام في العالم بحلول عام 2017[16]. بعبارة أخرى، صحيحٌ أنّ المصالح الاقتصادية الأميركية كانت تبرّر في الماضي وجودها العسكري الفعّال، وانخراطها الأمني مع حلفائها وشركائها الإقليميين، إلّا أنّ الفائض المفرط من التكلفة المالية والسياسية دفع أطراف سياسية مختلفة في واشنطن إلى معارضة الوجود العسكري الأميركي المباشر في الشرق الأوسط.

في هذه الظروف، نظرت السعودية إلى التهديد الإيراني بوصفه أساسًا بديلًا، يمكنها من خلاله إعادة بناء شراكتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. إنّ بلورة سردية أمنية بشأن البرنامج النووي الإيراني تدريجيًّا، فضلًا عن تصاعد التوترات السياسية المتواصل بين طهران وواشنطن، قد أتاحا للسعودية تجديد شراكتها مع الولايات المتحدة، هذه المرّة تحت راية احتواء التهديد المشترك الذي تشكله إيران.

وانطلاقًا من الخلفية الاستراتيجية، تحولت السعودية أيضًا إلى أحد المعارضين الرئيسيين لخطة العمل الشاملة المشتركة. فبالنسبة إلى المملكة، لم تكن لتسمح بإنهاء عزلة طهران السياسية في ذروة التنافس الجيوسياسي السعودي - الإيراني في الشرق الأوسط[17]. وأعرب المسؤولون السعوديون أيضًا عن قلقهم من أنّ خفض التصعيد، من خلال خطة العمل الشاملة المشتركة، قد يساهم في تحقيق تقاربٍ بين إيران والولايات المتحدة في مجالات سياسية أخرى. وقد ثبت أنّ مثل هذه المخاوف واقعية؛ إذ شدّد المؤيدون لخطة العمل الشاملة المشتركة، في مناسبات مختلفة، على أنّ نجاح هذه الخطة قد يمهّد الطريق تدريجيًّا للحوار بشأن مسائلٍ أخرى بين الطرفين[18]. غير أنّ الرياض ترى أنّ استمرار مثل هذه العملية قد يؤدي إلى تراجع أهميتها الاستراتيجية في السياسة التي تعتمدها واشنطن في منطقة الشرق الأوسط.

ورأت الرياض أنّ فوز ترامب في الانتخابات الرئاسية لعام 2016 قد وفّر بيئة مواتية لتجديد الشراكة السعودية – الأميركية، فسعت الرياض لإعادة تحديد قاعدة انخراطها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، من خلال تنفيذ مبادرتين متكاملتين. ركّزت المبادرة الأولى على تعزيز الإصلاحات العلمانية التي تهدف إلى إعادة تأهيل صورة المملكة على المستوى الدولي، وبالنتيجة السعي للتخفيف من وطأة تلك الاختلافات الأيديولوجية التي عرقلت في السابق التقارب السعودي - الأميركي.

أما المبادرة الثانية، فتمثّلت في مساعي الرياض لتكون سياساتها الإقليمية متوافقة مع خطاب السياسة الخارجية لإدارة ترامب. فإذا كان يرى أنّ وجود القوات الأميركية في الشرق الأوسط مكلفًا وبلا فائدة، فقد قدّمت السعودية نفسها شريكًا أمنيًّا جديرًا بالثقة وقادرًا على الحفاظ على الاستقرار الإقليمي في حال وجود فراغ في السلطة ناجم عن الانسحاب العسكري الأميركي المحتمل من المنطقة. لهذا السبب سعت السعودية لأداء دور الحصن المنيع في وجه النفوذ الإيراني المتنامي في الشرق الأوسط، بعد إعادة فرض العقوبات الاقتصادية الأميركية.

---

16 "China Surpassed the United States as the World's Largest Crude Oil Importer in 2017," US Energy Information Administration, 5/2/2018, accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zR1w

17 Bruce Riedel, "What the Iran Deal has Meant for Saudi Arabia and Regional Tensions," Brookings, 13/7/2016, accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zQvY

18 Ben Rhodes, "Remarks by Deputy National Security Advisor Ben Rhodes at Iran Project," *The White House*, 16/6/2016, accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zRe1; Hassan Rouhani, "Sohbat Haaye Rouhani Dar Sevvomin Monazereye Entekhabate 96" (Rouhani's Statements in the Third Debate of the 2017 Presidential Election), *Hassan Rouhani's Official Website*, 12/5/2017, accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zQMc

وانطلاقًا من هذه المبادرة، تجاهل ترامب الحساسيات التي أبداها الكونغرس بشأن مقتل جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في تركيا، وأبرم صفقة أسلحة بقيمة تزيد على 8 مليارات دولار مع الرياض[19]. وقد تعزّز هذه الصفقة القدرات السعودية، وتتيح لها التعهّد بالمزيد من الالتزامات الأمنية التي تُعدّ أكثر فعالية واستباقية في المنطقة. ومع ذلك، لم يكن تطوير القدرات العسكرية هو استراتيجية الرياض الوحيدة لكي تؤدي دورًا أكثر أهميةً في هيكل الشرق الأوسط الأمني. وأرادت من خلال تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع طهران، أن تبيّن أنها تملك أيضًا، إلى جانب تعزيز قوتها العسكرية، ما يكفي من العقلانية السياسية والثقة بالنفس على المستوى الدبلوماسي لحلّ الأزمات الأمنية الإقليمية بطريقة سلمية[20].

صحيحٌ أنّ هناك نقاشًا واسعًا يتناول الاعتبارات الجيوسياسية لخصوم إيران الإقليميين، إلا أنه يجب عدم التغاضي عن المخاطر الجغرافية - الاقتصادية المتنامية الناجمة عن الإبقاء على وضع إيران المفكّك ضمن الاقتصاد الإقليمي. فقد أدّت سنوات من العقوبات المفروضة على قطاع الطاقة الإيراني إلى تقليص نفوذ إيران على نحوٍ منهجي داخل منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، معزّزةً قدرة السعودية على تشكيل عمليات صنع القرار ضمن هذه المنظمة الدولية. غير أنّ عملية إعادة دمج إيران المحتملة في أسواق الطاقة العالمية، فضلًا عن الاستثمار اللاحق في قطاعات النفط والغاز الخاصة بها، يشكّل تحديًّا كبيرًا لاستدامة قدرة السعودية على التأثير في الاقتصاد العالمي. أما إبقاء إيران معزولة اقتصاديًا، فيخفف من وطأة التكاليف، ومن العواقب، التي قد تنتج من تنفيذ السياسات الموازنة ضدها. ويفسّر ذلك غياب أي حوافز ذات مغزى بالنسبة إلى السعودية لتوسيع العلاقات الاقتصادية مع إيران، حتى بعد مرور أكثر من عام على تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. إضافة إلى ذلك، إنّ مشاركة المملكة في الممرّ الاقتصادي المقترح بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا - الذي صمّمته الولايات المتحدة عمليًّا لربط الهند بأوروبا من خلال تجاوز إيران – تؤكد ارتيابها المتواصل من احتمال إعادة دمج إيران في الاقتصاد الإقليمي[21].

ثالثًا: الصين وتعقيدات الشرق الأوسط الجديد

تتطلّب المنافسة الاستراتيجية الحالية بين الصين والولايات المتحدة، فضلًا عن نفوذ الصين المتنامي في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، دمجَ مستوى التحليل الدولي بهدف توفير فهمٍ أكثر شمولًا للسياسة الخارجية الأميركية تجاه إيران.

كان واضحًا، من خلال الحملة الرئاسية لترامب في عام 2016، أنّ الصين ستشكّل نقطة محورية في خطابه عن السياسة الخارجية. وفي مقارنةٍ بين استراتيجية الأمن القومي الأولى التي اعتمدتها إدارة ترامب واستراتيجية الأمن القومي الأخيرة لإدارة باراك أوباما، يظهر بوضوح أنّ فوز ترامب أحدث تحوّلًا نموذجيًّا في نظرة الولايات المتحدة إلى الصين. وفي الوقت الذي شدّدت فيه النظرة العالمية للسياسة الخارجية لإدارة أوباما على النطاق "غير المسبوق" للتعاون بين الصين والولايات المتحدة، حدّدت استراتيجية الأمن القومي لإدارة ترامب الصين بوصفها خطرًا يسعى لتآكل أمن الولايات المتحدة وازدهارها[22]. وقد بيّنت التطوّرات الأخيرة أنّ موازنة الصين ستكون غير عملية في حال عدم مراعاة ديناميات الشرق الأوسط الجيوستراتيجية، على الرغم من كلّ المساعي الأميركية لمدّ نفوذها إلى منطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ، بتقليص التزاماتها الأمنية في الشرق الأوسط.

---

19 Patricia Zengerle, "Defying Congress, Trump Sets $8 Billion-plus in Weapons Sales to Saudi Arabia, UAE," *Reuters,* 25/5/2019, accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zQKx

20 Mark N. Katz, "Why Would the Saudis Normalize Relations with Iran? The Answer May Surprise You," *The Hill,* 7/4/2023, accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zQUG

21 Mehran Haghirian, "Constraints Facing GCC-Iran Diplomacy Under Pezeshkian," *Stimson Center,* 14/8/2024, accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zRg9

22 The White House, *National Security Strategy*, February, 2015, accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zQr2; The White House, *National Security Strategy of the United States of America*, December, 2017, accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zQCc

أصبحت الصين في عام 2017 أكبر مستورد للنفط الخام في العالم؛ فقد تحوّل محور اهتمام كبار منتجي النفط في المنطقة لإيجاد أسواق بديلة، منها الصين على وجه الخصوص، مع تراجع الطلب الأميركي على إنتاج الطاقة في الشرق الأوسط. وقد دفع ذلك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى زيادة صادراتها النفطية إلى الصين كثيرًا، لتبلغ قيمتها أكثر من 210 ملايين طن في عام 2022؛ أي ضعف الكمّية المصدرة في عام 2014. وفي الوقت الحالي، يأتي ما يقارب نصف واردات بيجين من النفط من المنطقة، حيث تُعدّ السعودية أكبر مصدرٍ للنفط إلى الصين من بين دول مجلس التعاون؛ إذ تجاوزت الصادرات 85 مليون طن في عام 2023[23].

في المقابل، ازداد قلق واشنطن من أنّه في الوقت الذي دفعتها مصالحها الاقتصادية في الشرق الأوسط تدريجيًّا إلى أداء دورٍ أمني أكثر فاعلية في المنطقة، قد تدفع مصالح الصين الاقتصادية المتنامية في المنطقة، بطريقةٍ مماثلة، بيجين إلى أن تسلك المسار نفسه. وإذا نظرنا عن كثب إلى سياسة الصين في الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة، يبدو واضحًا أنّها أظهرت ميلاً متزايدًا إلى التأثير على نحوٍ فعّال في التطوّرات الأمنية الإقليمية. ويشكّل التقارب السعودي – الإيراني، الذي توسّطت فيه الصين في آذار/ مارس 2023، نقطةً محوريةً في نهجها لتشكيل ديناميات الأمن الإقليمي؛ ما يدلّ على أنّها لم تعد ترى أنّ الحفاظ على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط هو من صلاحية الولايات المتحدة.

ويشكّل الموقف الاستباقي الذي اتّخذته بيجين تجاه الحرب على غزة، منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023، جانبًا من رغبتها المتزايدة في التأثير في الديناميات الجيوسياسية الإقليمية. ويعكس تركيز الصين المتواصل على حلّ الدولتين، ودعوتها مختلف المجموعات الفلسطينية إلى المشاركة في المحادثات في بيجين، فضلاً عن توسّطها بين حركة المقاومة الإسلامية "حماس" وحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية، إصرار الصين المتزايد على إعادة بناء هيكل الأمن في الشرق الأوسط بما يتماشى مع مصالحها[24].

ويشكّل تنامي الروابط بين حلفاء الولايات المتحدة وشركائها، منذ وقت طويل في المنطقة، ومنافسيها العالميين، ولا سيّما الصين، مصدرَ قلق كبير آخر للبيت الأبيض. فإلى جانب جهود شركاء واشنطن الإقليميين الرامية إلى تعزيز العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة، اعتمدوا أيضًا استراتيجية التحوّط لتنويع التزامات السياسة الخارجية والتخفيف من وطأة العجز الأمني، وممارسة ضغوط إضافية على واشنطن كي لا تتخلّى عن التزاماتها التقليدية تجاه المنطقة.

في عام 2022، ازدادت التكهّنات حول المناقشات بين المسؤولين السعوديين والصينيين بشأن تسعير صادرات النفط بالرنمينبي[25]. وكانت العلاقات الثنائية بين بيجين والرياض قد أحرزت تقدّمًا ملحوظًا في مختلف الجوانب الاستراتيجية. وتُعدّ مساهمات الصين في إنتاج الصواريخ الباليستية في السعودية، ومشاركتها في تطوير برنامجها النووي المدني للرياض، دليلاً على توسيع آفاق العلاقات الصينية - السعودية[26].

أجرت إسرائيل أيضًا، ضمن سياستها الخارجية، مناورات تحوّطية مماثلة في السنوات الأخيرة. وكان الانخراط الصيني المتزايد في الاقتصاد الإسرائيلي، ولا سيما من خلال تطوير مجموعة شنغهاي الدولية للموانئ المملوكة من الدولة الصينية محطة ميناء جديدة في خليج حيفا وتشغيلها، محلّ انتقادات متواصلة من

23 Joseph Webster & Jose Pelayo, "China is Getting Comfortable with the Gulf Cooperation Council. The West Must Pragmatically Adapt to Its Growing Regional Influence," The Atlantic Council, 5/4/2023, accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zQRM; Andrew Hayley, "China Defies Sanctions to Make Russia Its Biggest Oil Supplier in 2023," *Reuters*, 22/1/2024, accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zQTa

24 Mohamad Zreik, "China Mediates a New Era of Palestinian Unity," *The Diplomat*, 25/7/2024, accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zR1G

25 Summer Said & Stephen Kalin, "Saudi Arabia Considers Accepting Yuan Instead of Dollars for Chinese Oil Sales," *The Wall Street Journal*, 15/3/2022, accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zRhN

26 Julia Masterson, "Saudi Arabia Said to Produce Ballistic Missiles," Arms Control Association (January -February 2022), accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zR2E

واشنطن[27]. تثير الحركة المتكرّرة للأسطول السادس الأميركي عبر هذا الميناء الاستراتيجي المخاوف، في أوساط صنّاع السياسات في الولايات المتحدة، من أنّ الوجود الصيني الدائم قد يعرّض أمن الأفراد العسكريين الأميركيين المتمركزين في إسرائيل للخطر.

وبصرف النظر عن كلّ ما تمّ ذكره حتى الآن، تجدر الملاحظة أنّ النتائج المترتّبة على التدخل العسكري المباشر للولايات المتحدة في المنطقة لا تزال شديدة التأثير في سياسة بيجين الخارجية، على الرغم من اهتمام الصين المتزايد بإعادة تشكيل هيكل الأمن في الشرق الأوسط. ومن ثمّ، بينما سعت الصين مؤخرًا للانخراط بفاعليةٍ أكبر في الشرق الأوسط ضمن استراتيجيتها في "الاتجاه غربًا"، القائمة على توسيع منافستها الجيوستراتيجية مع الولايات المتحدة لتتجاوز محيطها المباشر، فإنها لا تزال متردّدة في بناء وجود عسكري مباشر في المنطقة[28]. فتسعى، عوضًا عن ذلك، لتعزيز نفوذها الإقليمي من خلال المبادرات الدبلوماسية وترسيخ التكامل الاقتصادي. وتفتقر الصين أيضًا، بغض النظر عن مصالحها، إلى القوّة الصلبة اللازمة للتعهد بالالتزامات الأمنية الرامية إلى حماية مصالحها في الشرق الأوسط على نحوٍ مباشر[29].

قد يؤدي النفوذ الإقليمي المتصاعد للصين، الذي يتبلور من دون وجود عسكري مباشر له في المنطقة، إلى تداعياتٍ خطيرة على المنافسة الاستراتيجية المتنامية بينها وبين والولايات المتحدة؛ ذلك أنّ التكامل الاقتصادي المتزايد للصين في الشرق الأوسط لا يرفع تكلفة مواءمة شبكة الحلفاء والشركاء الإقليمية للولايات المتحدة عمليًّا مع مساعي التوازن الأميركية فحسب، بل قد يشجع أيضًا، على المدى الطويل، تلك الجهات الفاعلة الإقليمية من الدول على تبنّي الحياد العملي تجاه الانقسام المتزايد بين الصين والولايات المتحدة. ولا يُعدّ مثل هذا الحياد العملي سابقة في السياسة الخارجية لحلفاء الولايات المتحدة وشركائها في الشرق الأوسط. فالجدير بالذكر أنّ تماهي السعودية مع روسيا في خفض إنتاج النفط في منظمة الدول المصدّرة للبترول (أوبك +)، بخاصةٍ تزامنًا مع الاضطرابات المتزايدة الناتجة من الحرب في أوكرانيا، قد استدعى ردًّا قويًّا من المسؤولين في إدارة بايدن[30]. وقد يتكشّف سيناريو مماثل في نهج الجهات الفاعلة الإقليمية من الدول تجاه المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة، إذا فشلت في التمييز بين الفوائد الاقتصادية المستمدّة من علاقاتها بالصين، والمظلّة الأمنية التي توفّرها شراكاتها مع الولايات المتحدة. لهذا السبب ترى واشنطن أنّ الديناميات السياسية والأمنية الحالية في الشرق الأوسط تساهم في تآكل نفوذها الإقليمي التقليدي.

رابعًا: أزمة تستوجب المعالجة، لا الحلّ

تشكّل عملية إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة، بخاصةٍ من دون تقديم الأطراف المعنية أي تنازلات جديدة، تحديًّا كبيرًا؛ بسبب التطورات المهمّة التي حصلت منذ إنشاء الاتفاق في عام 2015. وقد أثّرت هذه التطورات في مصالح وأولويات وسلوكيات السياسة الخارجية لشركاء إيران في خطة العمل الشاملة المشتركة. ومع ذلك، ليست هذه الظاهرة غير مسبوقة عمليًا. ففي الوقت الذي سعت فيه روسيا لتحديد موقعها، بصفتها داعمًا رئيسًا لعملية إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2021، أعادت النظر عمليًّا في موقفها من المفاوضات النووية مع اندلاع الحرب في أوكرانيا[31]. وقد أعلن بعض المسؤولين الروس أنّ استمرار العقوبات

27 Danny Zaken, "Chinese-operated Port Opens in Israel Despite American Concerns," *Al-Monitor*, 9/9/2021, accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zQKk

28 Yun Sun, "March West: China's Response to the U.S. Rebalancing," Brookings, 31/1/2013, accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zR2z

29 Dale Aluf, "China's Influence in The Middle East and Its limitations," *The Diplomat*, 26/2/2024, accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zQYC

30 Meghashyam Mali, "Biden Says Saudi Arabia Will Face 'Consequences' for OPEC Cut," *Bloomberg,* 12/10/2022, accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zQjg

31 Hanna Notte, "Russia's Invasion of Ukraine: The Iran Nuclear Price Tag," Friedrich Ebert Stiftung, (February 2023), accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zQJw

الاقتصادية الغربية ضد إيران يتماشى مع مصالح موسكو[32]. في السياق نفسه، حصلت تطوّرات اقتصادية وسياسية وأمنية مماثلة على المستويين الإقليمي والدولي في السنوات الماضية؛ ما زاد من تكلفة عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق.

تؤدي المنافسة المتصاعدة بين الصين والولايات المتحدة على النفوذ الإقليمي، إذا اقتصرت على المجال الاقتصادي فحسب، إلى تحييد تفوّق واشنطن الاستراتيجي على بيجين. ويعود السبب إلى أنّ الصين تمتلك قدرة تنافسية كبيرة على التقارب مع شركائها الإقليميين من خلال الاستثمار في مشاريع البنية التحتية، وتوفير التكنولوجيات المعقّدة والمتطوّرة. غير أنّ ميزة الولايات المتحدة النسبية تكمن في انخراطها الأمني طويل الأمد في الشرق الأوسط، فخلال فترة تصاعد التوترات الأمنية، تواصل الولايات المتحدة أداء الدور القيادي بين القوى خارج المنطقة في معالجة التحدّيات الأمنية في غرب آسيا، بخاصةٍ من خلال الدعم العسكري الذي تقدّمه إلى حلفائها وشركائها. وفي الوقت نفسه، يكون الانخراط الأمني ذا صلة بوجود تهديدٍ فحسب. بعبارة أخرى، يفرض وجود تهديد وجودي متواصل على الجغرافيا السياسية الإقليمية ضرورة إيلاء الجهات الفاعلة الإقليمية الاعتبارات الأمنية الأولويةَ على حساب المصالح الاقتصادية، ومن ثمّ الحفاظ على ضرورة التعاون الأمني المستمرّ وأهميّته بين الولايات المتحدة وشبكة حلفائها وشركائها في الشرق الأوسط. في النهاية، يمكّن هذا السيناريو واشنطن من الاحتفاظ باليد العليا على بيجين في تشكيل الديناميات الجيوستراتيجية الإقليمية. وهكذا، قد تؤدي فرضية نزع الطابع الأمني عن البيئة السياسية في الشرق الأوسط إلى تعزيز المنافسة بينهما على النفوذ في المنطقة.

إنّ العودة المحتملة للولايات المتحدة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، بالتزامن مع رفع العقوبات وتطبيع التجارة العالمية والتفاعلات الاقتصادية مع إيران، قد تحثّ طهران على استئناف امتثالها للاتفاق النووي لعام 2015. غير أنّ القضاء على التهديد النووي الإيراني قد يحدّ تدريجيًّا من الاعتماد التقليدي لحلفاء الولايات المتحدة وشركائها الإقليميين على الضمانات الأمنية الأميركية؛ ما يؤدي إلى ترسيخ هيمنة العقلانية الاقتصادية في عمليات صنع القرار لديهم. ويحثّ مثل هذا التطور الجهات الفاعلة الإقليمية من الدول على تكثيف تنويع السياسة الخارجية، وبناء عليه، تآكل تفوّق واشنطن الاستراتيجي على الصين في المنافسة على بسط النفوذ في غرب آسيا على نطاقٍ أوسع.

وكانت التطورات الإقليمية الأخيرة قد أقنعت تدريجيًّا الولايات المتحدة بأنّ البنية المؤَمْننة الحالية لصورة إيران قد تمهّد الطريق لتغيير توازن القوى الإقليمي، وصوغ مشهد جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط. ومن الأمثلة المهمة على هذه الجغرافيا السياسية الجديدة، إبرام اتفاقيات أبراهام في عام 2020. ونجحت إدارة ترامب، من خلال توظيف هذا الخطر الإيراني المشترك، في إقناع الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب بضرورة وجود تقارب استراتيجي مع إسرائيل.

وبعد فشل المفاوضات لإحياء خطة العمل الشاملة المشتركة مع حكومة إبراهيم رئيسي، أعطى الرئيس بايدن الأولوية للتطبيع الدبلوماسي بين السعودية وإسرائيل، بوصفه هدفًا رئيسًا لسياسته في الشرق الأوسط. وبالاعتماد على اتفاقيات أبراهام، سعى بايدن إلى حل الخلاف التقليدي بين إسرائيل والدول العربية من خلال شرق أوسط موحّد في مواجهة البنية المؤَمْننة لإيران. وفي هذه الظروف، من شأن المشهد السياسي المؤمنن في الشرق الأوسط أن يحثّ الجهات الفاعلة الإقليمية من الدول على تشكيل تحالف متعدد الأطراف قادر على مواجهة إيران؛ ما يمكّن الولايات المتحدة من إعادة تخصيص الموارد المالية والعسكرية اللازمة لتؤدي دورًا أكثر فاعلية في منطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ. إضافة إلى ذلك، يمكن أن يعزّز هذا

32 "استقبال یک مقام روسی از تحریم‌های هسته‌ای ایران"، [ترحيب مسؤول روسي بالعقوبات النووية على إيران]، **بي بي سي نيوز فارسي**، 2022/10/21، شوهد في 2025/3/3، في: https://acr.ps/1L9zQrP

التحالف التقارب التقليدي بين واشنطن وحلفائها وشركائها الإقليميين؛ ما يضمن أن تحافظ الولايات المتحدة على نفوذها التقليدي في المنافسة الجيوسياسية المتصاعدة على النفوذ في غرب آسيا.

صحيحٌ أنّ الحرب في غزة عرقلت عملية التطبيع السعودي - الإسرائيلي، إلّا أنّ الجانبين لا يزالان مهتمّين بتحقيق هذا الهدف. وقد أعرب نتنياهو رسميًا، في خطابه الأخير أمام الكونغرس الأميركي، عن استعداده لتوسيع اتفاقيات أبراهام وتطويرها إلى ما أسماه "التحالف الإبراهيمي"، وهو المصطلح الذي يُقصد به احتواء إيران من أطراف متعددة[33]. وقد تجسّد هذا المفهوم من خلال المساعي المتعددة الأطراف لاعتراض المسيّرات والصواريخ الإيرانية التي أُطلقت على إسرائيل في نيسان/ أبريل 2024. وأسفرت مشاركة الأردن الرسمية في الجهود الرامية إلى تحييد الهجوم الإيراني غير المسبوق بفتح مجاله الجوي أمام الطائرات المقاتلة الأجنبية، عن اعتراض عدد من القاذفات الإيرانية قبل وصولها إلى المجال الجوي الإسرائيلي[34]. وتُظهِر أيضًا التكّهنات بشأن مساهمة المخابرات السعودية في هذه الجهود - على الرغم من الحياد الرسمي السعودي - دافعًا ليس لتحقيق تقاربٍ فحسب، بل أيضًا لتطوير شراكة عملية سعودية - إسرائيلية لإعادة تشكيل توازن القوى في الشرق الأوسط على حساب النفوذ الإيراني في المنطقة.

عمومًا، يمكن القول إنّ تصوير إيران باستمرار على أنها جزء من المشكلة في الشرق الأوسط أفضل من قبولها على أنها جزء من الحلّ، وذلك من منظور الولايات المتحدة. وعلى هذه الخلفية، يؤدي استمرار التوافق الاستراتيجي بين الصين وإيران – بصفتها جزءًا من المشكلة في الشرق الأوسط - إلى هيمنة الاعتبارات الأمنية على حسابات السياسة الخارجية للجهات الفاعلة الإقليمية من الدول؛ ما يحدّ من قدرتها على الحفاظ على نهج اقتصادي مدفوع بالربح كليًّا تجاه الصين. بعبارة أخرى، تسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على تفوّقها في تشكيل ديناميات الشرق الأوسط في مواجهة الصين، بإضفاء الطابع الأمني على البيئة السياسية الإقليمية.

ومع تزايد الشكوك الوجودية لدى الولايات المتحدة تجاه العولمة، فإنها تدرك على نحوٍ متزايد الحاجة إلى إنشاء استقطاب غير مقيّد وديناميكي ضمن هيكل الأمن السائد في الشرق الأوسط، بما يتماشى مع مصالحها الاستراتيجية[35]. ويهدف هذا الاستقطاب إلى تحييد اندماج الصين في النظام الاقتصادي الإقليمي، وتقييد نطاق نفوذها في غرب آسيا، بخاصةٍ على إيران، فضلاً عن الحدّ من تنامي العلاقات بين الصين وحلفاء الولايات المتحدة وشركائها الإقليميين. بمعنى آخر، تسعى الولايات المتحدة إلى تقييد نطاق الشراكات الاقتصادية الحالية بين بيجين والعواصم العربية، بهدف جعل إيران المحور الرئيس للانخراط الجيوستراتيجي للصين في غرب آسيا. وتجسّد مساعي واشنطن الجارية لإتمام معاهدة دفاعية مع السعودية التطبيق العملي لهذا الخطاب في السياسة الخارجية. وتهدف هذه المعاهدة إلى تعزيز التعاون العسكري الثنائي، وتوفير الضمانات الأمنية الأميركية للسعودية. ومع ذلك، من المتوقع أنه في مقابل تقديم هذه الضمانات الأمنية، ستمارس الولايات المتحدة المزيد من الضغوط الدبلوماسية على المملكة للحدّ من انخراطها الاستراتيجي مع الصين[36]. ويبدو بذلك أنّ واشنطن، التي تبيّن عن ميلٍ متزايدٍ نحو تبنّي عقلية الحرب الباردة، تعيد تشكيل عمليات صنع القرار لصناع السياسات الإقليميين في إطار صفري، حيث يأتي الانحياز إلى الصين على حساب الشراكة الأمنية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. وسيكون للولايات المتحدة الفرصة للتخفيف تدريجيًّا من مشاركتها العسكرية المباشرة في المنطقة وتبنّي استراتيجية التوازن الخارجي، من خلال تطوير تحالف إقليمي قادر على احتواء إيران من أطراف متعدّدة.

---

33 Benjamin Netanyahu, "Netanyahu's Address to Congress," *Haaretz*, 24/7/2024, accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zQF5

34 Yaroslav Trofimov, "Analysis: Israel Repelled Iran's Huge Attack. But Only with Help From U.S. and Arab Partners," *The Wall Street Journal*, 14/4/2024, accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zQrT

35 "President Trump: 'We Have Rejected Globalism and Embraced Patriotism'," The White House, 7/8/2020, accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zRhq

36 Bilal Y. Saab, "A US–Saudi Deal Deserves Its Own Scrutiny, Regardless of Israeli Normalization," Chatham House, 29/5/2024, accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zR3v

وتحاول الولايات المتحدة طمس الفوارق بين مكاسب التعاون الاقتصادي مع الصين، والتداعيات الأمنية الناجمة عن المنافسة الجيوسياسية مع إيران، بخاصةٍ بالنسبة إلى حلفائها وشركائها الإقليميين. وتسعى واشنطن إلى بلورة فهم ثنائي القطب للهيكل الأمني الإقليمي، الذي يقدّم صورة متقاربة لسياسة الصين في الشرق الأوسط ونفوذ إيران في المنطقة. وتؤيد إسرائيل استقطابًا مماثلًا كما هو واضح في الخريطتين اللتين عرضهما نتنياهو خلال خطابه الأخير أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ إذ يصنّف شبكة حلفاء الولايات المتحدة وشركائها تحت عنوان "النعمة" في مواجهة إيران، ومحور المقاومة تحت عنوان "اللعنة"[37]. وقد شمل نتنياهو الهند أيضًا في تعريفه لمصطلح النعمة. ويشير هذا التعريف إلى إمكانات إسرائيل للمساهمة في الجهود الأميركية الجارية لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد في المنطقة، من خلال دمج الهند أداةَ موازنة، بخاصةٍ إذا أصبح الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا جاهزًا للعمل[38]. بمعنى آخر، تبيّن إسرائيل أنّ استراتيجيتها الرامية إلى إبقاء إيران منفصلة عن النظام الاقتصادي في الشرق الأوسط من شأنها أن تكمّل جهود الولايات المتحدة في منافستها الاستراتيجية المستمرّة مع الصين.

خاتمة

ارتفعت التكلفة السياسية لإحياء خطة العمل الشاملة المشتركة، ورفع العقوبات وتسهيل إعادة دمج إيران في الاقتصاد العالمي خاصةً. وتعزّز التجربة الواعدة في تطوير تعاون إقليمي عملي، تحت راية اتفاقيات أبراهام لردع النفوذ الإقليمي الإيراني، ذلك الوعي السائد في البيت الأبيض الذي يدعو إلى الإبقاء على الصورة الأمنية الحالية لإيران محرّكًا للتقارب العربي - الإسرائيلي المستدام. وتستطيع الولايات المتحدة تخفيف التزاماتها الأمنية تجاه المنطقة عمليًّا، وتحويل الجهود نحو موازنة الصين في منطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ على نطاق أوسع.

يحدّد مبدآن أساسيان سلوك السياسة الخارجية الأميركية تجاه إيران في المستقبل. أولًا، على الرغم من كل ما قيل حتى الآن، لا يزال منع انتشار الأسلحة النووية يؤثر كثيرًا في تشكيل الاستراتيجية الأميركية في التعامل مع النزاع النووي الإيراني. ثانيًا، سيظلّ الحفاظ على صورة إيران الأمنية، على الأقلّ حتى الانتهاء من المصالحة المستدامة بين السعودية وإسرائيل، وتشكيل هيكل أمني إقليمي جديد، أولويةً استراتيجية بالنسبة إلى البيت الأبيض. ويرى صنّاع القرار في السياسة الخارجية الأميركية أنّ إدارة هذه المبادئ المتباينة أحيانًا في التعامل مع إيران مهمة صعبة، ولكنها ضرورية. في هذا السياق، تحتاج الولايات المتحدة إلى مواصلة الحوار السياسي مع إيران؛ لأنّ خيبة أمل إيران في إيجاد حلٍّ دبلوماسي لمعالجة المسألة النووية سلميًّا قد تشجّع دوائر صنع القرار فيها على إعادة النظر في عقيدتها النووية. بعبارة أخرى، بما أنّ هناك إجماعًا متزايدًا بين نخبة السياسة الخارجية الأميركية على الحفاظ على الهيكل الأمني الحالي لصورة إيران، فإنّ احتمال تخفيف الولايات المتحدة من وطأة العقوبات لن يهدف إلى إعادة دمج إيران كليًّا في الاقتصاد العالمي، بل إلى إدارة تكتيكية للضغوط الاقتصادية الحالية[39]. ويهدف هذا النهج العملي إلى إبقاء إيران منخرطة في المفاوضات الدبلوماسية للحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي، والحؤول دون حصولها على الموارد المالية الضرورية اللازمة لتغيير ميزان القوى الإقليمي لصالحها.

---

37 "Israel's Prime Minister Benjamin Netanyahu Remarks at the 79th Session of the UN General Assembly," *Question of Palestine*, United Nations, 27/9/2024, accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zQz6

38 Alberto Rizzi, "The Infinite Connection: How to Make the India-Middle East-Europe Economic Corridor Happen," *European Council on Foreign Relations*, 23/4/2024, accessed on 3/3/2025, at: https://acr.ps/1L9zQmf

39 محمد كاظم ساجدبور، "مشروح نشست تخصصی آسیب‌شناسی روابط ایران ـ آمریکا"، [التقرير المفصل للجلسة التخصصية حول تشخيص العلاقات بين إيران والولايات المتحدة]، **خبر أونلاين**، 2024/8/3، شوهد في 2025/3/3، في: https://acr.ps/1L9zQPw

وأخيرًا، قد تستمرّ عملية إضفاء الطابع الأمني على صورة إيران الدولية، وهي عملية مدعومة من العقوبات التي تبقي البلاد منفصلةً عن الاقتصاد العالمي، ولو تمّ تعليق البرنامج النووي الإيراني. لكن بعيدًا عن النزاع النووي المستمرّ، ستركّز الجهود الأمنية الأميركية أولاً على إدراج أبعاد سياقية جديدة تدريجيًّا، بخاصةٍ تلك المتعلّقة بانحياز إيران السياسي المتصاعد إلى الصين وروسيا. وبهذا، سوف تتماهى محاولات الولايات المتحدة لاستقطاب هيكل الأمن في الشرق الأوسط مع هدفها الأوسع نطاقًا المتمثل في احتواء منافسيها الاستراتيجيين.

المراجع

Aluf, Dale. "China's Influence in The Middle East and Its limitations." *The Diplomat*. 26/2/2024. at: https://acr.ps/1L9zQYC

Ben-Meir, Alon. "Israel's Response to Nuclear Iran." *International Journal on World Peace*. vol. 27, no. 1 (March 2010).

Bronson, Rachel. *Thicker than Oil; America's Uneasy Partnership with Saudi Arabia*. New York: Oxford University Press, 2006.

Buzan, Barry. Buzan, Ole Wæver & Jaap de Wilde. *Security: A New Framework for Analysis*. New York: Lynne Rienner, 2003.

"China Surpassed the United States as the World's Largest Crude Oil Importer in 2017." US Energy Information Administration. 5/2/2018. at: https://acr.ps/1L9zR1w

Davenport, Kelsey. "UN Security Council Resolutions on Iran." *Arms Control Association* (October 2023). at: https://acr.ps/1L9zQwj

Haas, Mark L. *The Clash of Ideologies: Middle Eastern Politics and American Security*. New York: Oxford University Press, 2012.

Haghirian, Mehran. "Constraints Facing GCC-Iran Diplomacy Under Pezeshkian." Stimson Center. 14/8/2024. at: https://acr.ps/1L9zRg9

Hamid, Shadi. "Was the Iran Deal Worth It? Obama Has Secured an Admirable Agreement, but at Tremendous Cost." *The Atlantic*. 16/7/2015. at: https://acr.ps/1L9zQsT

Mali, Meghashyam. "Biden Says Saudi Arabia Will Face 'Consequences' for OPEC Cut." *Bloomberg*. 12/10/2022. at: https://acr.ps/1L9zQjg

Masterson, Julia. "Saudi Arabia Said to Produce Ballistic Missiles." Arms Control Association (January-February 2022). at: https://acr.ps/1L9zR2E

Naylor, Seán D. "Will Curbing Iran's Nuclear Threat Boost Its Proxies?" *Foreign Policy*. 20/7/2015. at: https://acr.ps/1L9zQOC

Notte, Hanna. "Russia's Invasion of Ukraine: The Iran Nuclear Price Tag." Friedrich Ebert Stiftung (February 2023). at: https://acr.ps/1L9zQJw

Parsi, Trita. "Netanyahu Wants War with Iran. Biden Can Prevent It." *Foreign Policy*. 15/4/2024. at: https://acr.ps/1L9zRig

Perkovich, George & Silvia Manzanero. "Plan B: Using Sanctions to End Iran's Nuclear Program." *Arms Control Today*. vol. 34, no. 4 (May 2004). at: https://acr.ps/1L9zQmR.

Reisinezhad, Arash. "Iran's Strategic Loneliness and Non-State Foreign Policy: From Curse of Geography to Geopolitical Predicament." *Geopolitics Quarterly*. vol. 19, no. 1 (January 2023).

Rezaei, Farhad & Ronen A. Cohen. "Iran's Nuclear Program and The Israeli - Iranian Rivalry in the Post Revolutionary Era." *British Journal of Middle Eastern Studies*. vol. 41, no. 4 (2014).

Riedel, Bruce. "What the Iran Deal has Meant for Saudi Arabia and Regional Tensions." Brookings. 13/7/2016. at: https://acr.ps/1L9zQvY

Rizzi, Alberto. "The Infinite Connection: How to Make the India-Middle East-Europe Economic Corridor Happen." *European Council on Foreign Relations*. 23/4/2024. at: https://acr.ps/1L9zQmf

Saab, Bilal Y. "A US–Saudi Deal Deserves Its Own Scrutiny, Regardless of Israeli Normalization." Chatham House. 29/5/2024. at: https://acr.ps/1L9zR3v

Sun, Yun. "March West: China's Response to the U.S. Rebalancing." Brookings. 31/1/2013. at: https://acr.ps/1L9zR2z

The White House. *National Security Strategy of the United States of America*. (December 2017). at: https://acr.ps/1L9zQCc

_____. *National Security Strategy* (February 2015). at: https://acr.ps/1L9zQr2

Webster, Joseph & Jose Pelayo. "China is Getting Comfortable with the Gulf Cooperation Council. The West Must Pragmatically Adapt to Its Growing Regional Influence." The Atlantic Council. 5/4/2023. at: https://acr.ps/1L9zQRM

Zonszein, Malrav. "Why Israel-Iran War Is a Lifeline for Netanyahu." *Foreign Policy*. 15/4/2024. at: https://acr.ps/1L9zQOe

Zreik, Mohamad. "China Mediates a New Era of Palestinian Unity." *The Diplomat*. 25/7/2024. at: https://acr.ps/1L9zR1G